



الشبكة الوطنية
لتعزيز الحق في الوصول
الى المعلومات

٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٩

"الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد: مدى تأثيرهما على القطاع الخاص"
كلمة الأستاذ فادي صعب، أمين عام "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لافساد"

معالي الوزير محمد الصفدي،

حضرة الرئيس غازي قريطم،

حضرة الرئيس فادي عبّود،

حضرة رؤساء الهيئات الاقتصادية وجمعيات المجتمع المدني والنقابات المهنية،

حضرات ممثلي وسائل الإعلام،

السيدات والسادة،

باسم "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لافساد"، ونيابة عن " الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات" يسرني أن أرحب بكم شاكراً حضوركم القيم لهذا المؤتمر الذي ننظمه تحت عنوان "الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد: مدى تأثيرهما على القطاع الخاص".

في البداية لا بد من الإشارة بأن الشبكة الوطنية لتعزيز حق الوصول إلى المعلومات تأسست في ١١ نيسان ٢٠٠٨، بمبادرة من "منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" و"الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" و"جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات-عدل"، بالتعاون مع "جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين". وتضم إضافة للمؤسسين ممثلين عن المنظمات والمؤسسات التالية:

وزارة الداخلية والبلديات ، مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وزارة العدل وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة ، نقابة المحرّرين، اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في

لبنان، جمعية "مهارات"، جمعية "نحو المواطنة"، "الجمعية اللبنانية للتعليم والتدريب" وجمعية "نهار الشباب-حكومة الظل الشبابية"، المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع، ونقابة المحامين في بيروت.

وتسعى هذه الشبكة الوطنية الى تعزيز الشفافية والمساءلة والى النهوض بسيادة القانون والمشاركة المدنية في لبنان من خلال الوصول الى المعلومات وتوفير الحماية للأفراد الذين يبلغون عن أعمال الفساد، نظراً لغياب الشفافية والتشريعات المناهضة للفساد في لبنان. فإقرار قانون يضمن الحق في الوصول الى المعلومات من شأنه أن يعزز الثقة بين المواطنين وحكوماتهم ويؤسس لمجتمع أكثر انفتاحاً وديمقراطية من خلال السماح للأفراد بطلب وتلقي وثائق رسمية تؤثر على حياتهم اليومية وتمكنهم من اتخاذ القرارات. كذلك، فإن الوصول الى المعلومات يزيد من فعالية الحكومة ويثني الدولة عن أي عمل تعسفي ويحد من الفساد ويروج للاستثمار ويعزز العمل الصحفي التحقيقي.

بدوره، سيمكّن قانون حماية كاشفي الفساد المواطنين اللبنانيين من رفع صوتهم دفاعاً عن المصلحة العامة من غير أن يخشوا العقاب وأن يكشفوا أعمال الفساد وسوء إدارة الأموال العامة وممارسات أخرى غير قانونية.

سعيًا وراء هذه الغاية، تتولّى الشبكة لوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات عملية زيادة التوعية بشأن هذين الحقلين في صفوف المواطنين والقطاعين العام والخاص وأعضاء البرلمان والمرشحين ووسائل الاعلام. وبناء قدرات المواطنين كي يتمكنوا من المطالبة بحقهم في الوصول الى المعلومات والحماية عند التبليغ عن أعمال الفساد.

إن لقاء اليوم، فرصة لعرض مدى تأثير قانوني الحق في الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد على فعالية القطاع الخاص في لبنان، أملين توحيد الجهود، وتشجيع الجهات المعنية على دعم عملية إقرار القانونين المذكورين.

بالنسبة للقطاع الخاص إن إعتقاد قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، سيؤدي إلى توليد المعلومات والقرارات الصادرة عن الاجهزة الحكومية، وكذلك المعلومات التجارية التي غالباً ما تكون الحكومة وحدها قادرة على نشرها.

إضافة لذلك يتيح القانون للشركات، الإطلاع على البيانات ذات الصلة بالعقود وإمميزات التراخيص وأي أموال دعم محتملة. كما سيروج لعملية الكشف عن خطة الحكومة، مما سيؤثر إيجاباً على ارباحية قطاع الأعمال.

ويساهم هذا القانون في خلق مناخ من المناقصات المفتوحة، إذ يساعد شركات الأعمال على التنافس في إطار إستدراج العروض والعقود، تحديد استراتيجيات الاعمال الخاصة فيها بشكل أفضل مما يخفف من المخاطر في مجال الاعمال، و يمكن كذلك رجال الأعمال من مراقبة برامج الحكومة المصممة لتشجيع الاستثمار، وتعزيز كافة أنواع الشركات في القطاع الخاص.

إننا على يقين بأن مشاركة القطاع الخاص بشكل ناشط وفاعل في عملية الترويج والضغط في سبيل حق المواطن في الوصول إلى المعلومات، ستؤدي إلى مزيد من الشفافية والمساءلة، وإلى منافسة سليمة في السوق.

في الختام أود أن أشكر فريق العمل الذي ساهم في الإعداد لهذا المؤتمر وجميع المشاركين معنا اليوم، على أمل النجاح في إقرار قانوني الحق في الوصول إلى المعلومات، وحماية كاشفي الفساد، لما يشكّلانه من دفع إيجابي وفعال في عملية النهوض ببلدان ومؤسساته، لما فيه خيراً للبنانيين جميعاً.